

الاجتهاد ودوره في التجديد



إعداد
الدكتور علي أبو البصل
رئيس قسم الشريعة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

أولاً: بين يدي الدراسة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، المعلم الأول، والهادي إلى صراط مستقيم، أما بعد:

فإنّ إسلامنا العظيم، قد حدّد لنا طريقة التفكير المنتجة، حيث علّمنا كيف نفكر، وكيف نحلّل، وكيف نستخلص القرارات.

والشريعة الإسلامية جاءت بأحكام معللة بتحقيق مصالح العباد ودرء المفسد عنهم، وهذا ما ثبت باستقراء الأحكام الشرعية. والاجتهاد والتجديد من الأمور التي ظهرت لتلبية حاجات الناس في معاملاتهم ومصالحهم العامة والخاصة، ولولا حاجتهم لذلك لما عمّ وانتشر في العالم، والتجديد في الإسلام لم يشرع إلا لتحقيق المصالح للمكلفين. يقول العز بن عبد السلام: «أما مصالح الدارين وأسبابها ومفسادها فلا تُعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء طلب من أدلة الشرع، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعتبر، والاستدلال الصحيح. وأما مصالح الدنيا، أسبابها ومفسادها، فمعروفة بالضرورات، والتجارب، والعادات والظنون المعتررات، فإن خفي

شيء من ذلك، طلب من أدلته، ومن أراد أن يعرف المتناسبات والمصالح والمفاسد، راجحهما ومرجوحهما، فليعرض ذلك على عقله، بتقدير أن الشرع لم يرد به، ثم يبني عليه الأحكام، فلا يكاد حكم منها يخرج عن ذلك، إلا ما تعبد الله به عباده ولم يقفهم على مصلحته أو مفسدته، وبذلك تعرف حسن الأعمال وقبحها^(١).

يقول الغزالي: «أما المصلحة: فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني بها ذلك، فإن جلب المنفعة، ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة، المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعه مصلحة»^(٢).

قال القرافي - رحمه الله تعالى -: «إن الشريعة المحمدية، اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما: المسمى بأصول الفقه، وهي في غالب أمرها ليس فيها إلا قواعد الأحكام الناشئة من الألفاظ العربية.

والقسم الثاني: قواعد كلية جلية، كثيرة العدد، عظيمة المدد مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى، ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه، وإن كان يشار إليها هناك على سبيل الإجمال، ويبقى تفصيله لم يتحصل^(٣). وهذا يعني أن القواعد الفقهية تختلف عن قواعد أصول الفقه؛ لأن قواعد أصول الفقه، تضع المناهج وتبين المسالك التي يلتزم بها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية

(١) العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام (١/١٠).

(٢) الغزالي: المستصفى (١/٢٨٦).

(٣) الفروق (١/٢).



من أدلتها التفصيلية، أما القواعد الفقهية، فهي حكم كلي ينطبق على معظم جزئياته، ولهذا تكون ثمرة للقاعدة الأصولية والفروع^(١).

وقال الجويني: «المرعي في حق الأحاد حقيقة الضرورة، وقد ذكرنا أنه لا يراعى، فيما يعُم الكافة الضرورة، بل يكتفى بحاجة ظاهرة»^(٢). هذا منهج أصولي قرّره الإمام العز بن عبد السلام ومعه في ذلك العلماء المحققون من الأصوليين كالشاطبي والغزالي وابن القيم وغيرهم، ومقتضى هذا المنهج أن الشريعة معللة بتحقيق المصالح ودرء المفساد، وأن الشارع الحكيم لم يشرع حكماً عبثاً من غير فائدة، والمصالح تعرف بالشرع، والعقل معاً؛ لأن العقل ينظر من وراء الشرع والحكم الشرعي وسيلة لتحقيق مصالح المكلفين، وهذه المصالح يقرّها الشرع ابتداء بالنص عليها صراحة، ومنها ما يكتشف من خلال العادات والتجارب، وحيثما تحققت المصلحة المعتبرة شرعاً، فثم شرع الله ودينه، وبناء على هذا المنهج نقول: إن الاجتهاد والتجديد يحقق المصالح للمكلفين، وقد ظهرت هذه المصالح بالتجارب والعادات، وهذه المصالح معتبرة شرعاً، وفقاً للمنهج الأصولي السالف الذكر، ومن هنا يكتسب الاجتهاد والتجديد مشروعيته واعتباره الشرعي. والفقهاء المقارن، نوع من العلوم الإسلامية، يقوم على البحث العلمي الأصل، للفروع والمسائل المجتهد فيها؛ للوصول في نهاية الأمر إلى رأي راجح فيها، يعمل به، مع احترام الرأي المرجوح، بعيداً عن التعصب المذهبي والتقليد الأعمى. كما أن الفقهاء المقارن يبحث في المستجدات، وذلك من خلال فهمها وتحليلها تحليلاً علمياً؛ لإيجاد تصوّر علمي لها، ومن ثم البحث عن الأدلة الثقلية والعقلية المتعلقة بها.

(١) انظر: ابن الوكيل، الأشباه والنظائر. تحقيق د. أحمد بن الفيقري (١/١٩، ٢٠)؛ د. عمر الأشقر، تاريخ الفقه الإسلامي، ص ١٤١.

(٢) إمام الحرمين الجويني: غياث الأمم في التياث الظلم. تحقيق: د. عبدالعظيم الديب. جامعة قطر، ص ٤٨٥.

ويتمُّ بحث المسألة المستجدة من قبل المجتهدين، بأسلوب علمي دقيق، وبدهي أن يختلف المجتهدون فيها؛ واختلافهم رحمة؛ لأنه يثري الفقه الإسلامي، ويوسع الأمر على المكلفين.

والفقه المقارن يجمع الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، ويوازن بينها، وينقدها نقداً علمياً، للوصول في نهاية الأمر إلى رأي راجح يسنده الدليل، دون تجريح أو إساءة للرأي المرجوح، وهذا يستلزم احترام الرأي والرأي الآخر؛ لأن الأدلة الواردة في المسألة قيد البحث أدلة ظنية، تتسع للرأي والرأي الآخر، وإلا لما كان ثمة اجتهاد فيها. ومسائل الفقه المقارن لا حصر لها؛ لأنها تتولد مع الزمن شيئاً فشيئاً، وهي التي تسمى بالمستجدات، بالإضافة إلى المسائل القديمة، والتي استوفت بحثاً واستقرت في بطون الكتب، والتي قد تبحث وتدرس مرة أخرى؛ من أجل تدريب طلبة العلم والتقريب بين المذاهب الإسلامية، وإزالة التعصب المذهبي والوصول أحياناً إلى رأي راجح جديد، تقتضيه المصلحة في هذا العصر؛ لأنه لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان^(١).

والفقه الافتراضي، نوع من أنواع الفقه يقوم على تصوّر المجتهد قضايا لم تحدث على أرض الواقع، ويقدم الحلول والأحكام الشرعية لها.

وفقه الواقع، نوع من أنواع الفقه يعني أن يقوم المجتهد باستنباط أحكام فقهية للمستجدات التي يطرحها الواقع ويؤكد عليها وبما لا يخالف الشرع، ورغم ذلك يظلُّ فقه الواقع مفهوماً غير واضح في ذهن كثير من الناس، والجهل في مفهومه يؤدي أحياناً إلى الهجوم عليه، ظناً من بعض الناس أنه تغلب للواقع على أصول الشريعة. ويظنُّ بعض الناس أن الواقع الجديد يؤدي إلى نسف الفقه أو الأحكام الشرعية والخروج عليها دون أن يدرك مدلول الفقه الجديد أو تجديد الفقه والذي يعني إسقاط أحكام فقهية

(١) د. علي أبو البصل: دراسات في الفقه المقارن، ص ٨٠، ٧.



جديدة تتناسب مع الواقع الجديد، وهذا ليس خروجاً على الشريعة وإنما أعمال لها، وضبط للواقع الجديد بضوابط الشريعة والتي تتمثل بعلوم الأصول والحديث واللغة ومنطق العقل.

وفقه الواقع يحدّد لنا طريق الاجتهاد ونوعه المطلوب؛ لأنه يفتح باب التجديد والتغيير والتطوير للواقع وفق ضوابط شرعية وقواعد أصولية لضبط عملية الاجتهاد.

إن ضياع المسلمين اليوم هو بسبب عدم قراءة الواقع جيداً وعدم قيام المجتهدين بواجبهم في تجديد الفقه في ظل الحاجة لذلك، والفقه مرن يقوم على قواعد وأصول ثابتة.

إن قضايا الواقع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبية، أفرزت قضايا جديدة تحتاج إلى اجتهاد جديد وفق النصوص والقواعد الأصولية والضوابط الفقهية، فتجدد الفقه أول ما يعنى بهذه الإفرازات الواقعية الجديدة. ويهدف تجديد الفقه إعادة الناس إلى حقائق الإسلام، وإحياء مفاهيم الإسلام واستنهاض واقع الأمة على منهج الله سبحانه وتعالى، فليس التجديد اختراع أحكام، تتولّد عن الهوى والمزاج الشخصي، وإنما العودة بالواقع إلى منابع الشريعة الإسلامية.

والخلاصة: إن التجديد يعني إعادة تفسير وصياغة الفقه بلغة العصر؛ وربط الواقع بأصول الشريعة وضوابطها.



ثانياً: تحديد المفاهيم

- ١- مفهوم الدين: وهو ما شرعه الله من الأحكام، ويطلق على الملة والإسلام والعادة والسيرة والحساب والقهر والقضاء والحكم والطاعة والحال والحلال والجزاء والرأي والسياسة، ودان وعصى وأطاع وذلّ وعزّ فهو من الأضداد^(١).
- ٢- الشريعة: وهي مجموعة الأصول، والعقائد، والمبادئ، والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنائية، التي شرعها الله، لتنظيم حياة الفرد والمجتمع على الأرض، وفق مراده، جلّ جلاله. وتتميّز هذه الأنظمة والمبادئ بالشمول والثبات والتوازن والدوام، وذلك لأنها إلهية المصدر والمنشأ، وما يحدث من تغيير في تطبيقات بعضها، فإنما يكون ذلك نتيجة التغيير الذي يطرأ على فهم الناس لها، ومستوى إدراكهم لمقاصدها ومراميها وأهدافها. وليس هناك أي تغيير على حقائق تلك الأنظمة وجوهرها^(٢).
- ٣- الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال^(٣).
- ٤- الأحكام: جمع حكم وهو لغة القضاء والحكمة وفي الاصطلاح خطاب الله المفيد فائدة شرعية^(٤).

(١) البهوتي: كشف القناع (٢٠/١).

(٢) د. قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ١٤٩.

(٣) ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية، ص ١٧، وإمام الحرمين الجويني: البرهان (٨٥/١).

(٤) البهوتي: كشف القناع (٢٠/١).



٥ - **الحلال:** وهو لغة وشرعاً ضد الحرام، فيعمُّ الواجب والمندوب والمكروه والمباح^(١).

٦ - **الحرام:** وهو لغة: المنع، وشرعاً ما يثاب على تركه امتثالاً ويعاقب على فعله^(٢).

٧ - **الاجتهاد:** وهو بذل الجهد والطاقة في طلب العلم بأحكام الشريعة. ويعني استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي ويكون استفراغ الوسع ممن اجتمعت فيه شروط علمية معينة، في عصر معين، من أجل التوصل إلى حسن تصوُّر للمراد الإلهي من نصوصٍ وحيه، أو من أجل تطبيق المراد الإلهي في الواقع المعاش. وتحديد تلك الشروط العلمية متروك لطبيعة التغيرات والنوازل الفكرية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تتأثر بها تلك الشروط الواجبة الاجتماع في شخصية المجتهد كمّاً ونوعاً^(٣).

٨ - **التجديد:** التحديث، وإعادة البناء. تجديد الدين: العمل على إعادة فهم الدين كما كان السلف يفهم وعلى حسن تطبيقه في الواقع وفق أصله يوم نشأته، وذلك عن طريق تنقيته من المخالفات والبدع السيئة التي علقت به، بسبب أهواء البشر على مرِّ العصور، والتصدي للمستجدات التي تحدث في كل عصرٍ ومصر، بغية بيان حكم الله المعين فيها إن وجوباً أو ندباً أو حرمةً أو كراهةً أو إباحةً. وهو بهذا المعنى صنو الاجتهاد في فهم الدين وفي حسن تطبيقه^(٤).

(١)(٢) البهوتي: كشاف القناع (٢٠/١).

(٣) د. قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ٢٧، والآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (١٤٠/٣) وما بعدها. وابن عابدين: رد المحتار (٣٦٥/٥).

(٤) د. قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ١١٩.

٩ - القضايا المعاصرة: وهي الأمور الجديدة التي لم تكن معروفة في عصر التشريع، أو القضايا التي تغيرت موجبات الحكم عليها نتيجة التطور الطبيعي لعلاقات الإنسان، أو نتيجة لظروف طارئة^(١).

١٠ - الفروع: المسائل الاجتهادية التي لم ترد فيها نصوص صريحة واضحة، أو وردت فيها نصوص ظنية دلالة وثبوتاً، أو ظنية ثبوتاً أو دلالة لا ثبوتاً. ومنه قولهم: أحكام الشريعة أصول وفروع؛ فأما الفروع، فهي المسائل التي تتسع لتعدد الآراء والاجتهادات، ولا ينكر فيها على المخالف. وأما الأصول، فهي المسائل التي لا يقبل فيها تعدد الآراء، ولا تعدد الاجتهادات، وينكر فيها على المخالف^(٢).



(١) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمشق. العدد الخامس لسنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. بحث للدكتور محمد رواس قلعه جي، بعنوان: منهج معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، ص ٦٠.

(٢) د. قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ٣١٧.



ثالثاً: الاجتهاد والتجديد والزمن

يوجد تلازم بين الاجتهاد والتجديد والزمن؛ لأن العلاقة بينهم متفاعلة تتداخل فيها الخطوط، وهذا يستلزم فهم الواقع فهماً علمياً دقيقاً، والواقع العام بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يفرض نفسه ويجعل الاجتهاد وسيلة حتمية للتجديد؛ لأن التجديد لا يتحقق في فراغ ولا بدافع الرغبة والهوى والمزاج الشخصي؛ بل هو عملية مدروسة ومخطط لها وفق أسس علمية، ومن هنا جاء التلازم بين الفقيه المبدع والتجديد، ويمكن تلخيص سماته بما يلي:

- ١ - فهم آيات الأحكام، فقد ذكر العلماء رحمهم الله أن عدد الآيات التي هي أصول الأحكام في القرآن الكريم لا تزيد على خمسمائة آية.
- ٢ - فهم أحاديث الأحكام. فقد ذكر العلماء رحمهم الله أن عدد الأحاديث التي هي أصول الأحكام خمسمائة حديث منتشرة في كتب الحديث، فأول الأحكام في هذه الشريعة من القرآن الكريم والسنة هي أساس هذا التشريع الإسلامي الضخم الذي بقي إلى يومنا يؤتي منفعه لأبناء هذه الأمة.
- ٣ - أن تكون لديه طريقة تفكير منتجة تقوم على منطق أصول الفقه والحديث والعقل.
- ٤ - أن يفهم الواقع فهماً دقيقاً، وأن تكون لديه القدرة على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، بما في ذلك قاعدة معلوماتية صلبة.
- ٥ - أن تكون لديه القدرة على صياغة الفقه بلغة العصر، وأن يقوم بإعادة تفسير التراث تفسيراً جديداً، وبما يتفق مع معطيات العصر ومتغيراته.

- ٦ - أن تكون لديه القدرة على استخدام المنهج العلمي في البحث والتحليل والاستنتاج.
- ٧ - أن يكون عالماً بمواضع الإجماع والخلاف.
- ٨ - التقوى والتي تستلزم الإخلاص والسعي للوصول إلى الحق والحقيقة.
- وبهذا يكون التجديد مشروعاً متكاملأً، ينطلق من أرضية واقعية ومن نظرة شمولية لتستوعب حركة الزمن بدقة ووعي، وبهذا ينتقل المسلم من دور المنفعل إلى دور الفاعل، ومن دور المتلقي والمتأثر إلى دور المؤثر والمنتج.





رابعاً: أدلة مشروعية الاجتهاد والتجديد

يستند الاجتهاد والتجديد إلى أدلة من القرآن والسنة والمعقول:

● أما من القرآن الكريم، فالأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

١ - قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وجه الاستدلال بالآية:

الآية دعوة صريحة إلى الاستنباط والاجتهاد والتجديد وحث الفقهاء الذين عرفوا بالاجتهاد على القيام بذلك.

٢ - قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

وجه الاستدلال بالآية:

تدل الآية الكريمة على ضرورة الاجتهاد الواسع الذي تقوم عليه حياة الإسلام وما يصحب ذلك من خطأ متوقع وغير مقصود، فهو عفو ومغفر من أجل تحقيق التجديد والتطوير.

٣ - قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

وجه الاستدلال بالآية:

يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم. ورفعة الدرجات تدل على الفضل، إذ المراد به كثرة الشواب، وبها ترتفع الدرجات، ورفعها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت، والحسية في الآخرة

بعلو المنزل في الجنة، وهذا دليل على ضرورة الاجتهاد والتجديد^(١).

٤ - قال تعالى: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وجه الاستدلال بالآية:

الآية نص واضح الدلالة في فضل العلم؛ لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الزدياد من شيء إلا من العلم، والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يقيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه، وهذا يستلزم الاجتهاد والتجديد^(٢).

● وأما السنة، فالأدلة على الاجتهاد والتجديد من السنة كثيرة، نذكر

منها:

١ - روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»^(٣).

وجه الاستدلال بالحديث:

يدل الحديث صراحة على ضرورة الاجتهاد والتجديد؛ لعمارة الكون وتطبيق شرع الله في عالم الواقع.

٢ - قال ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم، والله يعطي. ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»^(٤).

(١)(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٤/١).

(٣) رواه البيهقي في المعرفة (١٢٤/١)، وأبو داود في الملاحم (١٠٩/٤)، والحاكم في المستدرک (٥٢٢/٤)، والحديث صحيح الإسناد، وصالح للاحتجاج به.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٣/١).



وجه الاستدلال بالحديث:

حصر الحديث الخيرية في التفقه في الدين، والتفقه لا يتحقق إلا من خلال الاجتهاد والتجديد؛ لأن استمرارية بقاء الأمة على الحق منوط بذلك.

٣ - عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»^(١).

وجه الاستدلال بالحديث:

يدلُّ الحديث صراحة على الاجتهاد والتجديد، لأن الحكمة لا تتحقق إلا بهما، والحكمة تعني وضع الشيء في مكانه الصحيح، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الفهم الدقيق والعميق للإسلام والواقع.

٤ - عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(٢).

وجه الاستدلال بالحديث:

يدلُّ الحديث على أن الجهل يولد الضلال والضياع، وأن الهداية لا تتحقق إلا بالعلم الذي يقوم على فهم الإسلام وتطبيقه في عالم الواقع، وهذا هو الاجتهاد والتجديد المطلوب شرعاً.

٥ - عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أشرط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل، ويظهر الزنا، وتكثر النساء ويقل الرجال، حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد»^(٣).

(١) فتح الباري (٣١٦/١).

(٢) المصدر نفسه (٣٧٠/١).

(٣) المصدر نفسه (٣٣٧/١).

وجه الاستدلال بالحديث:

قال ابن حجر العسقلاني: مقصود الباب الحث على تعلّم العلم، فإنه لا يرفع إلا بقبض العلماء، وما دام من يتعلّم العلم موجوداً لا يحصل الرفع. وقد تبين في هذا الحديث أن رفعه من علامات الساعة^(١).

وهذا دليل على ضرورة الاجتهاد والتجديد؛ لمنع الجهل وعمارة الكون وفق شرع الله سبحانه وتعالى.

٦ - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقبض العلم، ويظهر الجهل والفتن، ويكثر الهرج». قيل: يا رسول الله وما الهرج؟ فقال هكذا بيده فحرفها، كأنه يريد القتل^(٢).

وجه الاستدلال بالحديث:

يدلّ الحديث على أن العلم من لوازم حياة المسلم وهو السبيل الوحيد لدفع الفتن عنه، والعلم يعني فهم الشريعة وفهم الواقع لربطه بمسلمات الشريعة وثوابتها، وهذا هو الاجتهاد والتجديد المطلوب شرعاً.

٧ - الإقرار: أقرّ حبيبنا ﷺ مبدأ الاجتهاد^(٣)، قولاً وعملاً؛ حيث قال ﷺ لمعاذ عندما بعثه إلى اليمن: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله - ﷺ - ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو^(٤)، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله، لما يرضي

(١) فتح الباري (١/٣٣٧).

(٢) المصدر نفسه (١/٣٤٦).

(٣) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٣/١٤٠) وما بعدها. وابن عابدين: رد المحتار

(٣٦٥/٥).

(٤) لا آلو: لا أقصر في الاجتهاد ولا أترك بلوغ الوسع فيه.



رسول الله^(١). وبهذا يكون ﷺ قد وضع حجر الأساس لهذا المبدأ؛ لتبنى وتتخرج عليه الأحكام في الفروع والمستجدات مع الأيام إلى قيام الساعة. وهذا يؤكد أن المسلم مطالب بالاجتهاد، والعمل بما أفضى إليه اجتهاده، وبهذا يرجح جانب الصواب على جانب الخطأ في المسألة المجتهد فيها؛ ليقول: ما ترجح لدي صواب يحتمل الخطأ، والرأي المرجوح في نظري خطأ يحتمل الصواب، دون تعصّب مذهبي، أو تقليد أعمى^(٢).

● وأما المعقول:

فإن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وتتسع لكل ما يجد للناس من أفضية، وتقوم بتنظيم شؤونهم، والوفاء بحاجاتهم مهما تباعدت ديارهم وتباينت أجناسهم واختلفت عاداتهم وطباعهم، ولما كانت قضايا الناس لا تقف عند حد ولا تدخل تحت حصر، كان من الجهد وقصر النظر، طلب النص الصريح من القرآن والسنة الذي ينطبق على هذه الأمور المتجددة يوماً بعد يوم. ولذلك جاءت الشريعة على نظام يضمن التناسق بين الأصول والقواعد والضوابط الثابتة وبين الحوادث والنوازل العصرية المختلفة.

وعلى هذا نفهم قول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وبهذا المعنى ينبغي أن نفهم معنى التطور والتجديد في الشريعة، وهي رحمة محضة وعناية ربانية بهذه الأمة.

قال أستاذنا الزحيلي: «إن من أسباب تغير الأحكام الاجتهادية اختلاف الأوضاع والأحوال، ووسائل الحياة، ومستجدات العصر، وما كذفت به التطورات الحضارية المعقدة والمتنوعة والمتشابكة من أحداث وأنظمة، وعقود، وترتيبات تقتضي التصدي لها باجتهاد حديث، لا يصادم النصوص

(١) أبو داود: سنن أبي داود (١٨/٤).

(٢) د. علي أبو البصل: دراسات في الفقه المقارن، ص ١٠.

الشرعية، ولا يخرج عن روح التشريع ومقاصد الشريعة العامة، وهذا مبدأ مقرر لدى علمائنا القدامى الذين ابتكروا مصادر اجتهادية تتجاوز مع معطيات الحياة، ولا تصطدم مع أصول الشريعة، مثل الاستصلاح والاستحسان، وسدّ الذرائع، والعرف، ومثل القواعد الفقهية الكلية الرائعة، وأهمها ست قواعد عليها المذاهب الإسلامية، وهي: «الأمور بمقاصدها»، و«اليقين لا يزول بالشك»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«الضرر يزال»، و«الحاجة تنزل منزلة الضرورة»، و«العادة محكمة»، وهذه القواعد مقررة في جميع المذاهب وفي جميع أبواب الفقه»^(١).



(١) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس ١٤١٣هـ/١٩٩٢م. بحث بعنوان «تغير الاجتهاد»، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، ص ٤٠، ٤١.



خامساً: الفرق بين التجديد والحدائثة الشاملة

تبيّن لنا أن التجديد هو حكمٌ جديدٌ مستنبطٌ من النص، وربط للواقع بشتى مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها بضوابط الشريعة وقواعدها العامة، وهو مطلوب شرعاً.

أما الحدائثة فهي خروجٌ على قواعد الشريعة ونصوصها، لأنه في جملته رفض للنصوص والمسلّمات الشرعية، وهذا الخروج يعتمد فيه على الهوى والمزاج الشخصي تحت ستار منطق العقل.

وقد حسم الأمر في تحريمه ومنعه بقرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي، وفيما يلي بيان ذلك:

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من ٢٥ - ٣٠ رجب ١٤١٩هـ / ١٤ - ١٩ نوفمبر ١٩٩٨م.

بعد اطلاعه على الأبحاث المقدّمة إلى المجمع بخصوص موضوع «الإسلام في مواجهة الحدائثة الشاملة»، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى خطورة هذا الموضوع، وكشفت وأوضحت حقيقة الحدائثة بأنها مذهب فكري جديد، يقوم على تأليه العقل، ورفض الغيب، وإنكار الوحي، وهدم كلّ موروث يتعلّق بالمعتقدات والقيم والأخلاق.

وأن أهم خصائصها عند أصحابها:

- الاعتماد المطلق على العقل، والاقتصار على معطيات العلم التجريبي بعيداً عن العقيدة الإسلامية الصحيحة.

- الفصل التام بين الدين وسائر المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والخيرية. وبذلك تلتقي مع العلمانية.

لذا قرّر المجمع ما يلي:

- ١ - الحداثة بالمفهوم المنوّ به مذهب إلحادي يأباه الله ورسوله والمؤمنون لمناقضته الإسلام وأصوله ومبادئه، مهما تلبّست بمظهر الغيرة على الإسلام ودعوى تجديده.
- ٢ - إن في قواعد الإسلام وخصائص شريعته ما يفي بحاجة البشرية في كل زمان ومكان من حيث ابتناؤه على ثوابت يقينية لا تستقيم الحياة الإنسانية إلاّ بدوام وجودها، ومتغيرات تكفل التقدم والتطور، وتستوعب كل جديد صالح من خلال الاجتهاد المنضبط المعتمد على مصادر التشريع المتنوعة.

التوصيات:

يوصي المجمع بما يلي:

- أ - أن تهتم منظمة المؤتمر الإسلامي بتكوين لجنة من المفكرين المسلمين لرصد ظاهرة الحداثة، ونتائجها، ودراستها دراسة علمية موضوعية شاملة لتنبه إلى ما قد تشتمل عليه من زيف، لحماية الناشئة من أعضاء الأمة الإسلامية من الآثار الخطرة.
 - ب - على ولاية أمر المسلمين صدّ أساليب الحداثة عن المسلمين وبلادهم، وأخذ التدابير اللازمة لوقايتهم منها.
- وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.





سادساً: حكم الاجتهاد والتجديد

تبين لنا أن الاجتهاد هو بذل الجهد في استخراج الأحكام من شواهد الدالة عليها بالنظر المؤدي إليها، أو طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه وتطبيق ذلك في عالم الواقع، وهذا هو التجديد وهو ما يسمى بالاجتهاد التطبيقي أو تحقيق المناط. ولهذا يكون التجديد هو استخراج الأحكام للوقائع والمستجدات وإعادة صياغة الأحكام الفقهية بلغة العصر.

والمخاطب بالاجتهاد والتجديد أهله، وهم العلماء، دون العامة، فإذا نزلت بالعالم نازلة، وجب عليه طلبها في النصوص والظواهر في منطوقها إلى مفهومها، وفي أفعال الرسول ﷺ، وإقراره، وفي إجماع علماء الأمصار. فإن وجد في شيء من ذلك ما يدل عليه قضى به، وإن لم يجد طلبه في الأصول والقياس عليها، وبدأ في طلب الصلة بالنص، فإن وجد التعليل منصوصاً عليه عمل به، فإن لم يجد في النص، عدل إلى المفهوم، فإن لم يجد نظر في الأوصاف المؤثرة في ذلك الحكم.

والاجتهاد في حق العلماء على ثلاثة أضرب:

الأول: فرض عين، ويكون في حالتين:

١ - اجتهاد المجتهد في حق نفسه، فيما نزل به؛ لأن العالم لا يجوز أن يقلد في حقه ولا في حق غيره.

٢ - اجتهاد فيما تعين عليه الحكم فيه. فإذا ضاق وقت الحادثة، كان فرضها على الفور، وإن اتسع وقتها كان فرضها على التراخي.

الثاني: فرض كفاية، ويكون في حالتين:

١ - في حق المستفتي إذا نزلت به حادثة فاستفتى أحد العلماء، كان

فرضها متوجهاً على جميعهم، وأخصهم بفرضها من خص بالسؤال عنها، فإن أجاب هو عنها أو غيره سقط فرضه عن جميعهم، فإن أمسكوا مع ظهور الصواب لهم أثموا، وإن أمسكوا مع التباسه عليهم عذروا.

٢ - أن يتردد الحكم بين قاضيين مشتركين في النظر، فيكون فرض الاجتهاد مشتركاً بينهما، فأيهما انفرد بالحكم سقط فرضه عنهما.

الثالث: الندب، ويكون في حالتين:

١ - فيما يجتهد فيه الحاكم من غير النوازل؛ ليسبق إلى معرفة حكمه قبل نزوله.

٢ - أن يستفتيه سائل قبل نزولها به.

فيكون الاجتهاد في الحالتين ندباً^(١).



(١) السمعاني: قواطع الأدلة في أصول الفقه، تحقيق الدكتور علي بن عباس (١/٥) وما بعدها. وتاج الدين السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق ودراسة الشيخ علي محمد والشيخ عادل أحمد (٥٢٨/٤) وما بعدها. والبيضاوي: نهاية السؤل (٥٢٤/٤) وما بعدها. والغزالي: المستصفى (٣٥٠/٢) وما بعدها. والطوفي: شرح مختصر الروضة (٥٧٥/٣) وما بعدها. والشوكاني: إرشاد الفحول (٧١٤/٢) وما بعدها.



سابعاً: أقسام الاجتهاد وأنواعه

أ - أقسام الاجتهاد:

يقسم الاجتهاد إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ - الاجتهاد المطلق، كاجتهاد الصحابة - رضوان الله عليهم - وأهل المذاهب الثمانية.

٢ - الاجتهاد المذهبي، ويكون من القادر على إقامة الأدلة في مذهب إمامه.

٣ - اجتهاد الفتوى، ويكون من القادر على الترجيح ككبار المؤلفين من أهل المذهب^(١).

ب - أنواع الاجتهاد:

توجد أنواع كثيرة للاجتهاد، نذكر منها^(٢):

١ - الاجتهاد الإبداعي: بذل المؤهل للاجتهاد وسعه، من أجل التوصل إلى فهم سديد جديد غير مسبوق إليه لنصوص الوحي، كتاباً وسنة، بناءً على استعانتة بجملة من الأدوات المعرفية المتاحة في عصره.

٢ - الاجتهاد الاستصلاحي: بذل المؤهل للاجتهاد، من أجل التوصل إلى المراد الإلهي من نصوص الوحي، وذلك بتطبيق القواعد الكلية العامة والمستنبطة من الكتاب والسنة في جلب كل منفعة، ودرء كل مفسدة.

(١) الصاوي: حاشية الصاوي مع الشرح الصغير (٤/١٨٨).

(٢) د. قطب الدين سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ٢٨.

مثاله: الحكم بأن مخالفة إشارات المرور اليوم أمر حرام، يثاب المكلف على الكف عنه، ويعاقب على فعله. وذلك بدليل هذا الاجتهاد، الذي تأكد من خلاله ما يترتب على مخالفة إشارات المرور اليوم من مفسدة حقيقية جسيمة، متمثلة في كونها أحد أسباب حوادث القتل والاصطدام. وعليه، فإن كان درء المفسدة أصلاً معتبراً، وكانت مخالفة إشارات المرور مفسدة، لذا، فإنه لا بدّ من درئها شرعاً.

٣ - **الاجتهاد الانتقائي/الترجيحي:** اختيار المؤهل للاجتهاد أحد الآراء المنقولة في التراث الفقهي المدوّن للفتوى، والقضاء به، ترجيحاً له على غيره من الآراء والأقوال اعتباراً بملاءمة ذلك الرأي روح العصر ومتغيراته ومقتضياته الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وانسجامها معها، وهذا النوع من الاجتهاد أقرب أن يكون تليفاً مؤسساً على نظرة اجتهادية متممقة.

٤ - **الاجتهاد الجماعي:** استفراغ الوسع من مجموع المؤهلين وذوي الاختصاصات العلمية الدقيقة أهل المعرفة بالقضية المبحوثة من أجل تحصيل الظن بحكم شرعي في مسألة قديمة أو حديثة لها ارتباط بحياة عموم الجماعة الإسلامية أو بعض أفرادها في قطرٍ ما أو في إقليم.

٥ - **الاجتهاد القياسي:** بذل الوسع من أجل التوصل إلى إثبات حكم أو نفيه لواقعة، لم يرد فيها نص قطعي ولا نص ظني مباشر، ولم يظهره إجماع صحيح سابق. ويسمى هذا الاجتهاد عند بعض الأصوليين الاجتهاد بالرأي، لأن مبناه على الرأي المحمود غالباً. ويسميه علماء أصوليون آخرون تخريج المناط.

٦ - **الاجتهاد العملي:** استفراغ الجهد وبذل غاية الوسع في تطبيق الأحكام الشرعية على الواقع الفردي والمجتمعي والإقليمي والعالمي. وهذا النوع من الاجتهاد لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، كما أنه لا تختص به طائفة من الأمة دون أخرى، لأن كل مكلف يبذل وسعه في



تطبيق المراد الإلهي على وفق مقدرته وفهمه لذلك المراد، كما أنه لا يتطلب توفر الأفراد أو الجماعات على أدوات معرفية بعينها لممارسة هذا النوع من الاجتهاد^(١).



(١) د. قطب الدين سائو: معجم مصطلحات أصول الفقه، ص ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣.

ثامناً: مجال الاجتهاد

الاجتهاد لا يكون في المسائل اليقينية، كأصول الاعتقاد والأخلاق، وأصول الشريعة، والأمور المعلومة من الدين بالضرورة كأركان الإسلام؛ لأنها من مسلّمات الشريعة وثوابتها.

ويكون الاجتهاد في النوازل والمستجدات والفروع التي تحتاج إلى حكم شرعي، وهي كثيرة لا حصر لها؛ لأنها تتولد مع الزمن شيئاً فشيئاً^(١).



(١) القرافي: الذخيرة (١/١٤٣) وما بعدها. وندوة الفقه الإسلامي المنعقدة بجامعة السلطان قابوس في الفترة من ٢٢ - ٢٦ شعبان ١٤٠٨ هـ - ٩ - ١٣ أبريل ١٩٨٨ م، ط١، ص٧٩، ٥٥٢، ٧٣٧.



نتائج الدراسة

- ١ - ثبت بالاستقراء أن الشريعة الإسلامية، جاءت بأحكام معللة بتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم.
- ٢ - الاجتهاد والتجديد ضرورة لتلبية حاجيات الناس في معاملاتهم ومصالحهم العامة والخاصة.
- ٣ - الفقه المقارن، نوع من العلوم الإسلامية، يقوم على البحث العلمي الأصيل، للفروع والمسائل المجتهد فيها، للوصول في نهاية الأمر إلى رأي راجح فيها، يعمل به، مع احترام الرأي المرجوح، بعيداً عن التعصب المذهبي والتقليد الأعمى.
- ٤ - الفقه الافتراضي، نوع من أنواع الفقه يقوم على تصور المجتهد قضايا لم تحدث على أرض الواقع، ويقدم الحلول والأحكام الشرعية لها.
- ٥ - فقه الواقع، نوع من أنواع الفقه يعني أن يقوم المجتهد باستنباط أحكام فقهية للمستجدات التي يطرحها الواقع ويؤكد عليها، وفق قواعد وأصول الشريعة، أي ضبط الواقع بضوابط الشريعة، وليس كما يظن تغلب الواقع على أصول الشريعة.
- ٦ - فقه الواقع يحدّد طريق الاجتهاد المطلوب والذي يتمثل بالتجديد والتطوير للواقع وفق ضوابط شرعية وأصول ثابتة.
- ٧ - إن ضياع المسلمين اليوم هو بسبب عدم قراءة الواقع جيداً وعدم قيام المجتهدين بواجبهم في تجديد الفقه في ظل الحاجة لذلك؛ بسبب كثرة قضايا الواقع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبية، التي تحتاج إلى اجتهاد جديد.

- ٨ - يهدف التجديد إلى إعادة الناس إلى حقائق الإسلام، وإحياء مفاهيم الإسلام، واستنهاض واقع الأمة على منهج الله سبحانه وتعالى، فليس التجديد اختراع أحكام، تتولد عن الهوى والمزاج الشخصي، وإنما العودة بالواقع إلى منابع الشريعة الإسلامية.
- ٩ - المجتهد المطلوب، هو المجتهد الذي يفهم قواعد الشريعة وضوابطها، ويفهم الواقع، ويستطيع صياغة الأحكام الفقهية بلغة العصر.
- ١٠ - اختلاف الأحوال والأوضاع ووسائل الحياة ومستجدات العصر من أهم أسباب تغير الأحكام الاجتهادية؛ لأنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان.





المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام؛ الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.
- إرشاد الفحول؛ الشوكاني، ط ١، دار السلام ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر؛ ابن الوكيل، تحقيق: د. أحمد بن الفقيري، ط ١، مكتبة الرشيد، السعودية ١٩٩٣م.
- البرهان؛ إمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. عبدالعظيم الديب، ط ١، جامعة قطر.
- تاريخ الفقه الإسلامي؛ عمر الأشقر، ط ١، دار الفلاح، الكويت.
- حاشية الصاوي مع الشرح الصغير؛ الصاوي، وزارة العدل، الإمارات.
- دراسات في الفقه المقارن؛ علي أبو البصل، دار القلم، دبي، ط ١، ٢٠٠١م.
- رد المحتار على الدر المختار؛ ابن عابدين، المطبعة الأميرية، مصر.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب؛ تاج الدين السبكي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.
- السنن الكبرى؛ البيهقي، دار المعرفة، بيروت.
- غياث الأمم في التياث الظلم؛ إمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. عبدالعظيم الديب، جامعة قطر.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ ابن حجر العسقلاني، ط ١، دار أبي حيان، القاهرة ١٩٩٦م.
- الفروق؛ القرافي، دار المعرفة، بيروت.
- قواطع الأدلة؛ السمعاني، ط ١، مكتبة التوبة، الرياض ١٩٩٨م.
- قواعد الأحكام؛ العز بن عبدالسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القواعد والفوائد الأصولية؛ ابن اللّحام، ط ٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
- كشف القناع؛ البهوتي، عالم الكتب، بيروت.
- المستصفي؛ الغزالي، ط ١، دار صادر ١٣٢٤هـ.



- معجم مصطلحات أصول الفقه؛ قطب مصطفى سانو، ط ١، دار الفكر المعاصر، لبنان، ٢٠٠٠م.
- ندوة الفقه الإسلامي؛ سلطنة عُمان، وزارة العدل، ط ١، ١٤١٠هـ.
- نهاية السؤل؛ البيضاوي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.
- مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية؛ بدبي، العدد الخامس، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي؛ السنة التاسعة، العدد الحادي عشر ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

